تركز على تأهيل الإنسان اليمني :

نجاحات متواصلة في التنمية البشرية

إقرار برنامج متكامل مصمم لتنفيذ 35 مشروعاً استراتيجيا خلال العامين القادمين

إعداد/ أحمد حسن الطيار

أصبح الإنسان اليمني محور التنمية البشرية للخطط الحكومية منذ الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م وبذلك انتقل الاهتمام الحكومي من التخطيط المركزي المعتمد على الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد التنمية البشرية حيث يركز كل اهتمامه على الإنسان وتنميته باعتباره رأسمال المستقبل ولهذا حشدت الدولة إمكانياتها لتحقيق هدف سام نبيل مما أثمر عن تحقيق إنجازات هائلة نقلت الإنسان اليمني من عصر التخلف إلى استشراف آفاق المستقبل تعليما وصحة وعملا وتأهيلا وتدريبا فبدا الإنسان اليمني مهيأ للانطلاق إلى عالم التقنية والإدارة كفؤ في عمله وأصبح يتقلد أعلى المناصب في بلاده وخارجها.

أهمية

تكتسب التنمية البشرية في اليمن أبعادا استراتيجية انطلاقا من أهمية الإنسان اليمني للقيام بدوره الفاعل في خدمة وطنه ومن هنا استقطب المخططون في الحكومة نظرة مراكز البحوث الاستراتيجية في الغرب والتي تقول أن مكامن القوة في اليمن حديثا تكمن في ثلاثة أشياء الأول الموقع الجغرافي والثاني في الموارد المعدنية والثالث وهو الأهم الثروة البشرية.

وبحسب التقييم الترتيبي للأهم فالأهم فإن الثروة البشرية لليمن تعد هي الأكثر أهمية في عالمنا الاقتصادي الحالي وتعتبر محط الأنظار من الناحية الاقتصادية كلها فهي أساس التقدم والنمو والرفاهية إن تم إعدادها وفقا لنموذج الاستغلال الأمثل للتنمية البشرية .

وحسب معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة مساسوتا الأمريكية فإن اليمن يمتلك ثروة بشرية كبيرة في منطقة الجزيرة والخليج تبلغ نحو ٢٤ مليون نسمة أكثر من ٦٠٪ منهم في سن الشباب أي في ٢٠-٤٠ عاما، ولذا فإن نحو ١٤مليون نسمة قادرة على العمل والإنتاج بالمعنى الاقتصادي وهذا في حد ذاته قوة اقتصادية بحاجة للاستغلال الأمثل اقتصاديا.

وقد أولت الدولة اليمنية الحديثة بعد تحقيق الوحدة المباركة في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م أهمية خاصة لجوانب التنمية البشرية باعتبارها أحد أهم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويمكن ملاحظة جوانب التطور المختلفة في هذا الجانب من خلال قطاع التعليم والصحة والتدريب المهني والقوى العاملة والتنشئة الدينية فالتعليم الركيزة الأساسية للتنمية البشرية كونه طاقة إنتاجية متنوعة ومتجددة ومورد استراتيجياً هاماً يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر المتخصصة والكفؤة اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة القيمة المضافة في المجتمع وبالصورة التي تسهم في تحسين مستوى الحياة الإنسانية.

استراتيجية التنمية البشرية

تفتخر اليمن بأنها وضعت استراتيجية وطنية للتنمية البشرية بمعناها العلمي منذ قيام الوحدة المباركة فقد عملت الحكومات المتعاقبة بجد لتكون هذه الاستراتيجية قائمة بالفعل وهو ما تحقق خلال الفترة الماضية فهي تقوم في محاورها على الاهتمام بالصحة والتعليم والتدريب المهني والتنمية الاجتماعية والتنشئة الدينية

ففي الجانب الصحي تؤكد الاستراتيجية على أن الإنسان هو هدف التنمية وغايتها، وأن التنمية ينبغي أن تكون اقتصادية واجتماعية وبشرية. وتؤكد التنمية البشرية على توسيع خيارات البشر حيث تقاس بالقدرة على التوسع في هذه الخيارات وعلى رأسها الحياة الطويلة الخالية من الأمراض، والمعرفة اللازمة، والدخل اللازم لحياة كريمة. ولما كان الإنسان عرضة للأمراض البدنية والنفسية كان لا بد من العمل على تسخير كافة الموارد نحو الصحة والتعليم لتحقيق الهدف الأسمى من وجود الإنسان واستخلاف الله له.

وساعد قيام الوحدة اليمنية على توحيد رؤية مشتركة للنهوض بالقطاع الصحي والبدء في وضع اللبنات الأولى للعمل من خلال الاستراتيجيات المحددة والخطة الخمسية.

مكافحة الأمية

تعتبر الأمية أكبر التحديات التي تعترض مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن نظراً لارتباطها بالعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها وتتأثر بها ولهذا بدأت الحكومة تنفيذ برامج ضخمة لمكافحتها مما أثمر ارتفاعا في مستوى التعليم بين الذكور والإناث في اليمن وهذا كان باكورة التنمية البشرية الحديثة ، وتؤكد الأرقام الرسمية أن الأمية باتت محصورة في نسبة ٥٠٪ لدى النساء و٣٠٪ لدى الرجال وهذا يحقق معدلا مرتفعا على مستوى الخطط في اليمن تشيد به المنظمات الدولية.

وبموازاة التقدم في مكافحة الأمية تطور التعليم بقوة حيث يحتل التعليم العام أهمية كبيرة في سلم التنمية البشرية المستدامة كونه أحد المتطلبات الأساسية لتنمية الموارد البشرية والقاعدة التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلال السنوات الماضية شهد التعليم العام في اليمن تطورات إيجابية حيث وصل عدد مدارس التعليم الأساسي ٢٠ الف مدرسة تضم ١١٢،٣٥٤ غرفة دراسية تستوعب ٥،٣٥٧ ألف تلميذ منهم ٣٨,٧٪ إناث، وقد ارتفع معدل الالتحاق إلى ٦٤,٣٪ (٧٣,١٪ ذكور، و٥٣,٩٪ إناث) من إجمالي الفئة العمرية (٦-١٤ سنة) ،ويشير أحدث تقرير رسمي حديث إلى ارتفاع مؤشرات التحاق الفتيات بمدارس التعليم الأساسي في اليمن لتصل نسبتها إلى ٦٧ ٪ في عامي (٢٠١٠م. ٢٠١١م)مقارنة بـ ٥٨,٢ ٪ في عامي (٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م).

كما ارتفع عدد الدارسين والدراسات في برامج محو الأمية من ١١٨ ألف معظمهم من الإناث إلى ١٩٣ الف خلال الفترة من ٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٠م بمتوسط نمو سنوي بلغ ٨,٨٪ .

وعملت الحكومة بعزيمة للتغلب على هذه المشكلات من خلال حشد الإمكانيات المتوفرة وأعدت مصفوفة عملية تمثل خارطة طريق لتطوير وتحسين مقدرات التعليم الأساسي والثانوي في اليمن والتي تتضمن تعميم التعليم بالصف الأول الابتدائي من التعليم الموازي الأساسي للفئة العمرية ست سنوات بهدف رفع نسبة الالتحاق من ٣٥ ٪ إلى ٥,٥٦ ٪ وتأمين التعليم الأساسي لجميع الأطفال بالصفوف (١-٩) من السكان بالفئة العمرية (٦ - ١٤ سنة) من خلال رفع معدل الالتحاق الصافي للجنسين من ٤,٦٧ ٪ إلى ٤,٦٩ ٪ إلى جانب رفع معدل الالتحاق الصافي بالستة الصفوف الأولي من التعليم الأساسي الموازي للفئة العمرية (٦-١٤ سنة) للجنسين من ٨٢,٧ ٪ إلى ٩٣,٧٪ .

كما تضمنت رفع معدل الالتحاق الإجمالي للجنسين من ٣٦,٦٪ الى ٤٢,٥ ٪ وتحسين مستوي ونوعية مخرجات التعليم من خلال رفع معدل التخرج في التعليم الثانوي للجنسين من ٣٢,٥ ٪ إلى ٣٢,٥ ٪ بحلول العام ٢٠١٥م ، وتعزيز القدرات المؤسسية وكفاءة نظام التعليم العام.

التدريب المهني والتقني

أصبح التدريب والتعليم المهني والتقني في عصرنا الحالي عنصراً أساسياً يرفد مختلف قطاعات العمل والإنتاج بالقوى العاملة المدربة، بل ويعتبر الوسيلة المثلى لرفع تلك المهارات وتطويرها. وكلما تطورت مهارات العامل تزايد إنتاجه. وقد تهيأ لليمن بعد أن ترسخت وحدته المباركة إمكانيات أوسع لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي لا بد أن تتطلب عمالة مهنية وفنية ماهرة في العديد من المجالات الصناعية والزراعية والسمكية والنفطية والسياحية والخدمية مما يستدعي زيادة الاهتمام بالتدريب والتعليم المهني والتقني.

وإدراكاً لهذه الحقيقة فقد بدأ موضوع تنمية الموارد البشرية عموماً و التدريب والتعليم المهني والتقني بشكل خاص يحظى باهتمام الحكومة والرأي العام في اليمن بعد أن تركزت الجهود خلال الفترة الماضية على التعليم العام لتلبية رغبة المواطنين الذين حرموا من حق التعليم ولتغطية الاحتياجات الوظيفية للأجهزة الإدارية للدولة.

و تم اعتماد استراتيجية نوعية لتطوير قطاع التعليم الفني والتدريب المهني من خلال رفع الطاقة الاستيعابية إلى الضعف بحلول نهاية العام ٢٠١٥م وربط المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل إلى جانب تحسين مستوي كفاءة ونوعية التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن ،كما تعد استراتيجية تطوير التعليم الفني والتدريب المهني والتي تم تضمينها في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر «٢٠١١م -٢٠١٥م مرتكزة على تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتدريبية ورفع عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني واستحداث برامج وتخصصات تتواءم واحتياجات سوق العمل .

وتتضمن الاستراتيجية الجديدة تشجيع استثمارات القطاع الخاص في التعليم الفني والتدريب المهني و تشجيع استثمارات التعليم الفني والتدريب المهني الموجه للمرأة والمتسربين من التعليم وذوي الاحتياجات الخاصة والتوسع في برامج التدريب المستمر والتعاوني وتطوير نظام الامتحانات بما يتفق والمناهج التعليمية والتدريبية.

سوق العمل

يهدف مشروع نظام معلومات سوق العمل إلى وضع قواعد أساسية لتدريب العمالة الوطنية وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بسوق العمل ونظام لتخطيط القوى العاملة. وقد بدأ المشروع في عام ١٩٩٨ بإعداد دراسة لسوق العمل تمكن من تحديد احتياجاته للسنوات المقبلة. وقام المشروع كذلك بإجراء مسوح ميدانية للقوى العاملة وتحديد حجم العمالة ونوعية المهن. ويعمل المشروع على تبادل المعلومات من خلال شبكة كمبيوتر مع مكاتب التشغيل في المحافظات وبعض الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة ومراكز البحوث ومع شركات ومؤسسات القطاع الخاص بالإضافة إلى نظام معلومات الفقر ونظام المراقبة .

إجراءات تنفيذية

اتخذت الحكومة خلال العام ٢٠١٠م الإجراءات التنفيذية الهادفة لتعزيز التنمية البشرية في اليمن وامتصاص البطالة في أوساط الشباب وتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص أمام الطلبة اليمنيين الدارسين في الجامعات الحكومية ،كما أقر مجلس الوزراء بداية العام ٢٠١١م اعتماد صرف إعانة نقدية لعدد ٥٠٠ ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة من الأسر المحتاجة في إطار صندوق الرعاية الاجتماعية على ضوء نتائج المسح الميداني وتم إقرار إنشاء صندوق دعم خريجي الجامعات اليمنية الذين لم يلتحقوا بالعمل حتى الآن بما يكفل توفير فرص عمل لهم والبدء في استيعاب نسبة ٢٥ ٪ منهم هذا العام وفقا للآليات والبرامج التي سيعتمدها الصندوق.

وأقر المجلس أيضا إعفاء الطلاب والطالبات اليمنيين الملتحقين بالجامعات الحكومية من دفع ما تبقى من رسوم التعليم في نظامي الموازي والنفقات الخاصة للعام الجامعي (٢٠١٠-٢٠١١م).

ووجه بهذا الخصوص وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتعميم ذلك على رؤساء الجامعات الحكومية لإعفاء الطلاب والطالبات من دفع تلك الرسوم.

التعليم الفني

يلعب التعليم الفني والمهني دوراً حيوياً وهاماً في توفير العمالة الماهرة ونصف الماهرة التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المختلفة، ونظراً للأهمية التي يحتلها هذا النوع من التعليم فقد أقرت الحكومة اليمنية استراتيجية وطنية للتعليم الفني والتدريب المهني، وحتى نهاية العام ٢٠١٥م بلغ عدد المعاهد والمراكز المهنية والتقنية حوالي ٥٥ معهدا تستوعب حوالي ٢٠،٢٠٩ طالباً وطالبة، مع العلم أن هذا العدد ما يزال محدودا مقارنة بأعداد الطلاب في التعليم العام والتعليم الجامعي. ويرجع هذا الانخفاض إلى تدني مستوى الوعي بأهمية التعليم الفني والتدريب المهني في البناء الاقتصادي والاجتماعي.

التعليم العالي

يشكل التعليم العالي محركا لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعداد القوى البشرية المتخصصة، وقد شهد التعليم العالي تطورا ملحوظا حيث بلغ عدد الجامعات الحكومية والخاصة خلال عام ٢٠١٠م (٢٠) جامعة منها(٨) جامعات حكومية بلغ عدد الطلاب في الجامعات الحكومية قرابة مائتي ألف) طالب وطالبة تمثل نسبة الذكور (٧١,١٢٪) بينما تمثل نسبة الإناث (٢٨,٨٨٪) كما وصل عدد الطلاب في الجامعات الخاصة إلى حوالي سبعة آلاف طالب وطالبة تمثل نسبة الذكور (٧٣,٦٩٪) بينما تمثل نسبة الإناث (٢٦,٣١٪). وتبلغ نسبة الأمية بين السكان ١٠ سنوات فأكثر ذكور ٢٧,٣٪ بينما شكلت نسبة الأمية بين الإناث ٦٩,١٪.

الصحة

تقوم استراتيجية التنمية في اليمن على الاهتمام بجوانب توفير الخدمات الصحية اللازمة للسكان، فالإنسان هو هدف التنمية وغايتها، ولذا فإن المجال الصحي من المجالات التي تسعى الدولة لإعطائه اهتماماً نوعياً وبرغم تواضع الإمكانيات المتاحة فقد وصل عدد المستشفيات بما فيها المستشفيات الريفية إلى (٣٩٠٨) مستشفيات ومرافق صحية عام ٢٠٠٩م . كما بلغ عدد الأطباء (٦٤٦٨) ويصل عدد المرضين إلى (١٢٢١١) ممرضاً.

دور وطني

يقول الخبراء الاقتصاديون إن للكوادر البشرية أهمية كبرى في تقدم أوطانها وتعزيز نموه الاقتصادي وهذه ينطبق على اليمن إن تم استغلال هذه الثروة الهائلة من البشر فوفقا لمؤشرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي بلغ معدل البطالة السافرة حوالي ١٦,٣ ٪. ويتركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة والبالغة نسبة ٥٢,٩٪ وفي الفئة العمرية ٢٥-٥٩ سنة مثلت نسبة البطالة ٤٤,٤ ٪ ويعد نسبة ٢٥٪ من العاطلين من ذوي مؤهلات التعليم الثانوي فما فوق.

وفي ظل تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل (٢٠٠ ألف نسمة سنويًا)، فإنه يتوقع تزايد معدلات البطالة لهاتين الفئتين في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور.

كما أن أولى مهام استغلال الكادر البشري تتمثل في توفير بيئة استثمارية جادة تتاح فيها الفرص للاستثمارات المحلية والدولية للاستثمار في اليمن في كافة المجالات، ومن هنا فإن تدفق رأس المال الدولي لليمن سيخلق مجالا واسعا لتوفير فرص عمل للشباب ،ويضيف من خلال تحسين بيئة الاستثمار ستتواجد في اليمن جامعات واكاديميات ومعاهد فنية وتقنية تعنى بتدريب الكادر البشري وسيكون اليمن في غضون بضع سنين لديه طاقة بشرية مؤهلة بكثافة كبيرة مما سيجعلها تنخرط في سوق العمل بسهولة.

الاستثمار في التنمية البشرية

بلغ إجمالي المخصصات الحكومية اليمنية لقطاع التنمية البشرية من موازنتها للعام ٢٠١١م ٤٨٨,٤ ملياراً ريال، وأشار البيان المالي لوزارة المالية اليمنية إلى أن نصيب قطاع التعليم بلغ ٣٧٣ ملياراً و ٨٤٤ مليون ريال يمني .. بينما تم اعتماد ١١٤,٦ مليار ريال لقطاع الصحة ويوجه الخبراء نصائحهم للحكومة بالإسراع في الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ،حيث أنه أمر هام وضروري، لما للموارد البشرية من أهمية قصوى؛ فهي الثروة الحقيقية والرئيسية للأمم، والأمم المتقدمة أيقنت تلك الحقيقة؛ فأحسنت التخطيط الاستراتيجي، ونفذت برامج محددة لتنمية هذه الثروة البشرية على مدار عقود من الزمان.

توجهات حكومية

وضعت الحكومة خلال العام الجاري جل اهتمامه لتعزيز إجراءاتها التنفيذية لمشاريع التنمية البشرية في بلادنا ويشرف على تنفيذ هذه المشروعات مكتب تنفيذي وزاري برئاسة رئيس الوزراء مستعينا بخدمات استشارية دولية ومنها ما قدمتها شركة (ماكنزي) الاستشارية العالمية حيث قدمت دراسة تشخيصية للمشاكل الراهنة التي تواجه اليمن في الجوانب الاقتصادية والبيئية والخدمات الحكومية، والآليات الواجب اتباعها لمضاعفة معدلات الاستثمارات ونمو الناتج المحلي الإجمالي من اجل توفير الوظائف الكافية والحد من البطالة.

وقد أقرتها الحكومة واقترحت برنامج متكامل مصمم لتنفيذ ٣٥ مشروعا استراتيجيا ضمن الأولويات لتحقيق الأثر خلال العامين القادمين وتندرج هذه المشاريع في إطار الإدارة المستدامة لموارد المياه وتوليد ونقل الكهرباء و زيادة الدخل بتحسين استغلال موارد النفط والغاز وتطوير القطاعات الواعدة في مدينة عدن في جوانب التجارة، والسياحة والتصنيع، إضافة إلى زيادة أعداد العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتوقع ان توفر هذه المشاريع ما بين ٢٠-٣٠ ألف فرصة عمل في العامين القادمين، وحوالي ١٤٠-٢٠٠ ألف فرصة حتى عام ٢٠٢٠ وناتج محلي إجمالي يتراوح ما بين مليار إلى مليار ونصف دولار.

وبحسب الدراسة فان زيادة أعداد العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي سيتم من خلال تدريب ٨٠-١٢٠ ألف عامل يمني وإرسالهم للعمل في هذه الدول خلال العامين القادمين ثم توسعة المشروع ليشمل ٢-٤ ملايين عامل بحلول عام ٢٠٢٠م.

ووضعت الشركة الاستشارية العالمية خارطة طريق واحدة للأولويات العشر وآليات لتنفيذ المشاريع المقترحة بما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والمستدام في اليمن.

واقترحت لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدراسة تأسيس صندوق جديد للتنمية متعدد الأطراف من أجل تسريع وتنسيق عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومساعدة الوزارات في تصميم وسائل الشراكة ودعمها في هيكلة الاتفاقيات وإجراء المفاوضات في الشراكات ذات الأولوية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، ودعم المستثمرين في الحصول على الأموال ويتعين تمويل هذا الصندوق من الجهات المانحة والمستثمرين وبنوك التنمية.

وقد استكملت الحكومة إعداد الدراسات التفصيلية والتشخيصية لخمس أولويات، وفق معايير علمية دقيقة نفذتها شركة (ماكنزي) الاستشارية العالمية، بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية.

وتمثل الدراسة التشخيصية لإعداد وتأهيل العمالة اليمنية وزيادة أعدادها في دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا الدراسة التشخيصية للإدارة المستدامة لموارد المياه، وخطة تطوير القطاعات الاقتصادية لمدينة عدن، إضافة إلى الدراسة الخاصة ببناء القدرات واستقطاب الكفاءات المؤهلة في العمل الحكومي أهم ما تم إنجازه.

تخصيص 488,4 مليار ريال لهذا القطاع في 2011م